

# "مصر للألمنيوم" تطبيق أكبر زيادة بـ 24% لأسعارها على الإطلاق والسداد مقدّمًا والقفزة تخنق الصناعة بين الاستيراد والحرب



الجمعة 3 أبريل 2026 12:20 م

جاءت الزيادة الاستثنائية التي أقرتها شركة مصر للألمنيوم في أسعار منتجاتها خلال أبريل لتكشف أن الصناعة الثقيلة في مصر لم تعد تتحرك وفق إيقاع إنتاج مستقر، بل باتت تعمل تحت ضغط مباشر من الاستيراد والحرب ونقص السيولة. وحين ترفع شركة تابعة للدولة أسعارها الشهرية بما يقارب 24 في المئة دفعة واحدة، فإن الرسالة لا تخص سوق الألمنيوم وحده، بل تخص مسارًا صناعيًا كاملًا أصبح أكثر هشاشة وأقل قدرة على امتصاص الصدمات.

تظهر خطورة القرار لأن الزيادة لم تأت منفصلة عن تشديد مواز في شروط السداد والتوريد، ولا عن سوق محلية تشكو أصلًا من تضخم التكلفة واضطراب الحسابات. ولذلك لم تعد المسألة مجرد تعديل سعري مرتبط بخام عالمي مستورد، بل تحولت إلى مؤشر جديد على أن المصنع والوكيل والعميل النهائي يتحركون جميعًا داخل بيئة تتسع فيها الضغوط أسرع من قدرة السوق على التكيف معها.

## الزيادة الأكبر شهريًا دفعت الأسعار إلى مستوى غير مسبوق وأعدت تشكيل السوق

أقرت شركة مصر للألمنيوم زيادة استثنائية في أسعار منتجاتها لشهر أبريل الجاري، ووصفت الزيادة بأنها الأكبر في تاريخ الشركة على أساس شهري، بعدما اقتربت نسبتها من 24 في المئة. ووفق الإخطار الرسمي الموجه إلى الوكلاء، رفعت الشركة أسعار منتجاتها لتتراوح بين 200 و202 ألف جنيه للطن قبل احتساب ضريبة القيمة المضافة، مقارنة بنحو 160 و164 ألف جنيه خلال مارس الماضي.

ثم أكدت الشركة في الإخطار نفسه أن الأسعار تظل قابلة للتغيير وفق تطورات السوق خلال شهر أبريل، بما يعني أن السعر المعلن لا يمثل سقفًا نهائيًا ثابتًا، بل يظل مفتوحًا على مراجعات أخرى بالارتفاع أو الانخفاض بحسب المستجدات العالمية. ويعكس هذا الشرط حجم الارتباط المباشر بين السوق المحلية وبين خامات تعتمد مصر في توفيرها على الاستيراد لا على إنتاج مضمون ومستقر.

كما أضافت الشركة تكلفة نقل بواقع 850 جنيهًا للطن عند استلام الوكلاء حصصهم من المصانع، بينما ترتفع هذه التكلفة إلى ألف جنيه للطن في حالة التوصيل إلى العميل. ويؤكد هذا التفصيل أن الزيادة لا تتوقف عند سعر الخام أو المنتج الأساسي فقط، بل تمتد إلى حلقات التسليم والتوزيع، وهو ما يعني أن أثر القرار يتسع تلقائيًا قبل أن يصل المنتج إلى مراحل التصنيع أو إلى المستهلك الصناعي النهائي.

وفي هذا السياق، يوضح الخبير الصناعي محمد المهندس أن أي زيادة حادة ومفاجئة في خامات أساسية تدخل في عدد كبير من الصناعات التحويلية تعني انتقال الارتباك من المنتج الأول إلى كامل السلسلة الصناعية. وتكتسب هذه الملاحظة أهميتها هنا لأن الألمنيوم لا يدخل في نشاط واحد محدود، بل في قطاعات واسعة تبدأ من المقاولات ولا تنتهي عند الصناعات الهندسية والاستهلاكية.

## تشديد السداد كشف ضغوط السيولة وربط التسعير بأزمة تمويل لا بأزمة خام فقط

فرضت شركة مصر للألمنيوم في الخطوة نفسها ضوابط مشددة على التوريد والسداد، فحددت السابغ من أبريل حدًا أقصى لتلقي طلبات العملاء، وأشارت بوضوح إلى صعوبة تلبية أي طلبات بعد هذا الموعد. ويكشف هذا الإجراء أن الشركة لا تريد فقط ضبط الكميات المعروضة، بل تريد أيضًا تقليص مساحة المخاطرة والالتزام بطلبات مدفوعة ومحددة في توقيت زمني ضيق.

ثم اشترطت الشركة سداد قيمة الكميات المخصصة لشهر أبريل نقدًا مقدّمًا قبل الاستلام، وأرجعت هذا الشرط إلى نقص السيولة النقدية خلال الفترة الحالية[] ويظهر هذا الشرط أن الزيادة السعرية لم تكن وحدها أداة المواجهة، لأن الشركة تحركت أيضًا نحو تشديد مالي مباشر يكفل لها تحصيل القيمة قبل خروج البضاعة، بما يعكس ضغوطًا تمويلية فعلية داخل الشركة أو داخل بيئة التوريد المحيطة بها[]

كما قال أحد وكلاء شركة مصر للألمنيوم إن أزمة تضخم أسعار خام الألمنيوم عالميًا أثرت بقوة على السوق المحلية خلال الفترة الأخيرة، خصوصًا مع اندلاع الحرب على إيران التي أدت إلى تحجيم صادرات الألمنيوم القادمة من دول الخليج، ولا سيما الإمارات وقطر والبحرين والسعودية[] وتظهر هذه الشهادة أن الوكيل نفسه يتعامل مع السوق بوصفها امتدادًا مباشرًا لاضطراب الإمدادات في الإقليم[]

وبسبب ذلك، لم يعد تشديد السداد يبدو قرارًا إداريًا منفصلًا عن الحرب أو عن ضغط التكلفة، بل صار جزءًا من محاولة دفاعية لحماية التدفقات النقدية في سوق يتحرك بسرعة أعلى من قدرة المصنع والوكيل على التمويل[] وفي هذا المعنى، يرى الخبير الاقتصادي مدحت نافع أن الشركات العامة والخاصة تلجأ في أوقات الاضطراب إلى شروط سداد أكثر صرامة حين تتراجع القدرة على توقع التكلفة المستقبلية[]

### الحرب وارتفاع التكلفة ينقلان الأزمة إلى المصانع والسوق النهائية ويهددان بتقليص النشاط

منذ اندلاع الحرب على إيران في نهاية فبراير الماضي، تأثرت الإمدادات في منطقة الشرق الأوسط بعدما استهدفت الهجمات الإيرانية مصانع منتجين رئيسيين مثل شركة ألمنيوم البحرين "ألبا" و"الإمارات العالمية للألمنيوم". وأدى هذا التطور إلى نقص في المعروض العالمي ورفع الأسعار إلى نحو 3500 دولار للطن خلال مارس الماضي فقط، ما وضع السوق المصرية أمام موجة تكلفة مستوردة لا تملك أدوات عزل نفسها عنها[]

ثم امتد أثر هذه التطورات العالمية إلى السوق المحلية بصورة مباشرة، إذ قال مصدر في أحد أبرز مصانع سحب الألمنيوم إن تكاليف التشغيل في القطاع ارتفعت بنحو 100 في المئة تقريبًا خلال الفترة بين نهاية 2025 ونهاية مارس الماضي، وذلك قبل احتساب التكاليف الجديدة الناتجة عن زيادات أبريل[] ويعني هذا التقدير أن القطاع دخل بالفعل مرحلة تضخم تكلفة مركب قبل الزيادة الحالية، لا بعدها فقط[]

كما توقع المصدر نفسه أن تدفع زيادة أبريل الكبيرة إلى تحجيم العمل في السوق خلال الأيام المقبلة نتيجة اختلال هيكل التكاليف، خاصة أن أغلب الشركات أصبحت تعمل بالطلب وبشروط مراجعة التكاليف والحسابات بشكل دوري لتجنب أي خسائر مع العملاء[] ويكشف هذا التحول أن الشركات لم تعد تنتج وتبيع وفق دورة مستقرة، بل باتت تتحرك بحذر شديد خشية البيع على أسعار تتآكل فورًا[]

وفي الاتجاه نفسه، قال صاحب مصنع قطاعات ألمنيوم إن أسعار البيع في مرحلة القطاعات تقترب حاليًا من 300 ألف جنيه للطن بعد إضافة تكلفة السحب والتجهيز، وإن أي زيادة جديدة كبيرة من الشركة ستدفع إلى زيادات إضافية في سوق التصنيع[] ويؤكد هذا التقدير أن الزيادة لم تتوقف عند الباب الأول من السلسلة، بل انتقلت سريعًا إلى سوق الصناعات النهائية التي ستعيد تحميلها على العميل الأخير[]

وفي هذا الإطار، يلفت الخبير الاقتصادي عبد النبي عبد المطلب النظر إلى أن الصناعة التي تعتمد على خامات أو مدخلات مستوردة تتعرض في لحظات الحرب والتقلبات الجيوسياسية إلى ضغط مزدوج، لأن تكلفة الخام ترتفع من جهة، بينما تتراجع القدرة على التسعير الآمن من جهة أخرى[] وتفسر هذه الملاحظة لماذا تتحول زيادة واحدة في شركة كبيرة إلى ارتباك واسع في حسابات السوق كلها[]

بعد ذلك، لا تبدو السوق المحلية مقبلة على تهدئة سريعة، لأن الشركة نفسها أبقّت أسعارها مفتوحة على التغيير داخل أبريل، ولأن ضغط الاستيراد والحرب والسيولة لم يتراجع بعد[] ولهذا فإن أثر القرار لن يقف عند كونه زيادة شهرية قياسية، بل سيمتد إلى نشاط المصانع، وإلى تسعير القطاعات، وإلى قرارات العملاء الذين سيجدون أنفسهم أمام سوق لا تضمن السعر ولا التوريد ولا هوامش الربح[]

وأخيرًا، تكشف زيادة مصر للألمنيوم في أبريل أن القطاع الصناعي في مصر يواجه أزمة أعمق من مجرد صعود خام عالمي أو اختلال مؤقت في الإمدادات[] فقد ارتفع السعر إلى 200 و202 ألف جنيه للطن، وتشدت شروط السداد، وارتفعت كلفة التشغيل، وتوترت السوق بفعل الحرب[] ولذلك يبدو القرار علامة على اختناق صناعي متصاعد، لا مجرد تحديث دوري لقائمة أسعار يمكن تجاوزه بسهولة[]